

فاعلية الإنفاق العام في تحقيق بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة**(1995-2018)****It is public spending to achieve some sustainable development indicators in Iraq to the period (1995-2018).****الباحث بركات حاتم عبد ناصر الزوبعي
Barakat Hatem Abdel Nasser****م.د. اسماعيل حمادي مجبل
Ismail Hammadi Mujbel****munchenbarakat@gmail.com****dr.Ismail.hammadi@gmail.com****جامعة الفلوجة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد****المستخلص:**

يحتل الإنفاق العام أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي بشكل عام وفي الدراسات المالية بشكل خاص، كونه يمثل الأداة التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق ما تصبوا اليه من تقدم وتطور في جميع ميادين الحياة، لذا فإن سياسة الإنفاق العام للدولة تعكس بشكل أو بآخر الأهداف المرسومة من قبل الحكومة والتي تسعى للنهوض بالاقتصاد وتقدمه ودفع عجلة القطاع الصحي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فاعلية الإنفاق العام في تحقيق التنمية المستدامة (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، القطاع الصحي في العراق للمدة (1995-2018) ، وقد اختيرت هذه المدة نتيجة للظروف والأحداث التي عصفت بالعراق ومنها: الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية المفروضة على العراق، الاحتلال الأمريكي للعراق، سيطرة الجماعات الارهابية على بعض المحافظات العراقية، تلك الأحداث أدت الى اختلال هيكل النفقات العامة وعدم التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية بشكل عام. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها تباين فاعلية الإنفاق الحكومي العام في العراق في تحقيق التنمية المستدامة عبر القطاع الصحي، لكن هذه الفاعلية كانت ضعيفة لأن الإنفاق العام في العراق يعتمد في تمويله على مصدر واحد وهو النفط مما جعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات الخارجية لأسعار النفط الخام عالمياً واختلال الهيكل الإنتاجي، وتجاهل دور باقي مصادر الإيرادات المالية التي قد تلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن اغلب النفقات العامة في الاقتصاد العراقي هي نفقات تشغيلية مقابل انخفاض كبير جداً في النفقات الاستثمارية خلال المدة المدروسة، وهذا بدوره يعكس الاختلال الكبير في هيكل الاقتصاد العراقي.

Abstract

Public spending is important in economic thinking In general, financial studies are particularly the tool that represents The State depends on it in achieving what they have set The progress and development in all fields of life is therefore the policy of spending The general purpose of the state is in one way or another to reflect the goals set before Government And that are seeking to promote the economy and to drive its sustainable development. The research aims a It is public spending to achieve some sustainable development has to do with the health sector Iraq For the period (1995-2018) cace in study.

This was chosen as a result of events that devastated Iraq and from it Economic embargo, international sanctions on Iraq and the US invasion Terrorist gangs have been in the process of being forced into some Iraqi provinces All these events have led to a breakdown in the structure of public expenditures and a lack of Balance between ongoing and investment expenditures The research has reached a total of conclusions, including a difference of impact Government expenditure in Iraq In achieving most indicators of sustainable development, its economic and social dimensions are sustainable The environment has been poorly spent on achieving some

sustainable development indicators Public spending in Iraq depends on a source One oil is a reward to the Iraqi economy for its external volatility For world crude oil prices and the imbalance of the production structure He ignored the role of taxes that might play an important role in achieving The objectives of sustainable development are most of the overall expenditure in the Iraqi economy Operating expenses against a very large reduction in investment expenditures during The extent of the teacher This, in turn, reflects the significant imbalance in the structure of the Iraqi economy.

المقدمة:

يشكل الإنفاق الحكومي العام محوراً أساسياً للأنشطة المالية للدولة، وهو السبيل من أجل تخطيط سياستها الحكومية، وتحت ضغط الازمات الاقتصادية وتأثيراتها السلبية تنامي دور الدولة من خلال التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ولم يعد هذا الدور مقتصرًا على الازمات الاقتصادية التي تصيب الجهاز الاقتصادي بل تعداه الى ممارسة الأنشطة الاقتصادية لرفع معدل النمو وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد مر الاقتصاد العراقي خلال المدة (1995-2018) بظروف وأحداث تختلف تماماً عن السنوات السابقة لها بعد أن انقطع اتصاله بالعالم الخارجي بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية والغزو الأمريكي للعراق، ونظراً للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها الدولة العراقية، والتي من أبرزها تحطيم البنية التحتية الصحية، الاقتصادية، الصناعية والزراعية، توسيع دائرة الفقر والجهل، انتشار البطالة، خاصة في ظل النمو السكاني المرتفع الذي أدى الى زيادة حجم الفئة الفتية من العمالة، وندرة القدرات المعرفية العالية مقارنة بالدول الاقليمية والعالمية، مما يدعو الى توجيه الإنفاق الحكومي العام من أجل النهوض بالتنمية الوطنية ووضعها على الطريق الصحيح وتطوير الموارد البشرية والمادية المتوفرة، ومعالجة وإعادة تدوير النفايات والملوثات بهدف تحقيق الرفاهية للشعب، إذ تنعكس كل هذه التحديات في شكل إنفاق حكومي يهدف الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق استدامة الموارد الطبيعية وتحسين مستويات المعيشة لضمان حقوق ومستقبل الاجيال القادمة، وجاء ربط الإنفاق الحكومي العام بالتنمية المستدامة من منطلق أن الإنفاق العام يهدف الى تحقيق أعلى مستوى رفاهية للانسان على مدى الأجيال المتعاقبة، وجاء هذا الهدف منسجماً مع اتجاهات التنمية الحديثة من حيث الاهتمام البشري والحماية الطبيعية، وفي هذا السياق يرى هناك تباين في دور الإنفاق الحكومي العام في العراق من أجل تحقيق معظم مؤشرات التنمية المستدامة بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كافة، إذ كان الإنفاق ضعيفاً في تحقيق بعض مؤشرات التنمية المستدامة لأن الإنفاق العام في العراق يعتمد في تمويله على مصدر واحد وهو النفط مما جعل الاقتصاد العراقي عرضة للقلبات الخارجية لأسعار النفط الخام عالمياً واختلال الهيكل الإنتاجي، وتجاهل باقي مصادر الإيرادات المالية التي تلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث من خلال تباين فاعلية الإنفاق العام في تحقيق التنمية المستدامة في العراق بين الايجابية والسلبية، على الرغم من تنامي حجم الإنفاق الحكومي العام.

هدف البحث:

فاعلية الإنفاق العام في تحقيق التنمية المستدامة (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والقطاع الصحي في العراق للمدة (1995-2018)

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه الإنفاق العام في تحقيق التنمية المستدامة عبر قطاع الصحة خاصة وأن العراق يواجه تدهوراً في القطاع الصحي، لذلك يجب على متخذي القرار أن يأخذوا بعين الاعتبار الربط بين سياسة الإنفاق

العام والتنمية المستدامة عند صياغة الدراسات الاقتصادية للتقليل من الآثار السلبية التي تولدها هذه السياسة على التنمية المستدامة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاستخدام الكفوء للإنفاق الحكومي العام سيؤثر بشكل ايجابي في تحقيق التنمية المستدامة عبر القطاع الصحي.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء واقع الإنفاق العام والتنمية المستدامة في العراق.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

- أ- الحدود المكانية: تركز البحث على قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق.
- ب- الحدود الزمانية: تغطي الحدود الزمانية المدة (1995-2018) وبالبالغة (24) سنة وذلك لتضمين البحث البيانات حقبة الحصار الاقتصادي وحقبة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

هيكلية البحث:

من أجل تحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته، تم تقسيم الحث الى محورين:

المحور الأول: تناول هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق العام والتنمية المستدامة

المحور الثاني: تناول هذا الفصل تحليل دور الإنفاق العام في تحقيق بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (1995-2018).

المحور الأول - الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق العام والتنمية المستدامة

1.1: الإنفاق العام.

يعد الإنفاق العام اداة فعالة من ادوات السياسة المالية للدولة، التي تقوم سلطتها المالية بتنفيذها، من أجل تحقيق اهدافها سواء اكانت اجتماعية ام اقتصادية التي ترمي اليها في مدة زمنية معينة، وتطور مفهوم الإنفاق العام مع تطور دور الدولة، بأنقالها من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة، ثم بعد ذلك الى الدولة المنتجة، لذلك فإن هيكل الإنفاق العام في نموذج الدولة المتدخلة يختلف عن نموذج الدولة الحارسة، الأمر الذي ادى الى زيادة الإنفاق العام، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة آثار الإنفاق الاقتصادية، لا سيما في الأنفاق الاستثماري أو الإنفاق الهادف الى إعادة توزيع الدخل. (الحسيني وآخرون، 2019: 107)

يزخر الفكر المالي بالعديد من تعريفات الإنفاق العام، وهذا لا يعني اختلاف المفاهيم، بل يعكس وجهات نظر مختلفة حول الإنفاق العام، ويعرف الإنفاق العام بأنه "إستخدام الأموال الاقتصادية من قبل المؤسسات العامة، لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات العامة" (الصكبان، 1963: 24)، كما يعرف الإنفاق العام بأنه "مبلغ من النقود تنفقه الحكومة خلال مدة زمنية بهدف إشباع حاجات عامة" (Martani, Rossieta, Wadhani, 2017: 82)، كما يعرف بأنه "مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها بشكل كمية معينة من المال خلال مدة زمنية معينة، من أجل إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة". (بن ناصر، 2012: 16) ويعرف الإنفاق العام ايضا بأنه " أموال نقدية أقرت من السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها لتوفير سلع وخدمات عامة وتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية"، يمكن ويرتبط الإنفاق العام بالسياسة الإنفاقية التي تتبناها الدولة للحفاظ على استدامة وظائفها وتلبية الاحتياجات الاجتماعية لتحقيق المصلحة العامة، إذ تستخدم الدولة الإنفاق العام للتأثير على الأنشطة الاقتصادية، وفقاً لحالة الأنشطة الاقتصادية في حالة الركود تتبع سياسة مالية توسعية، ويكون عن طريق زيادة الإنفاق في مجال المشروعات العامة وفي مختلف القطاعات من أجل توفير فرص عمل وتشغيل مزيد من الايدي العاملة لتعويض

نقص الإنفاق الخاص والذي سوف يزيد الطلب الكلي في الإقتصاد، أما في حالة الرواج (الازدهار) وظهور التضخم، تقوم الدولة بتخفيض الإنفاق العام، مما يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي الأمر الذي يؤدي الى انخفاض الاسعار. (الكريطي وآخرون، 2018: 202) ومن خلال ما تقدم يمكن أن نلخص أهم العناصر الأساسية للإنفاق العام وتوضيحها كالآتي:-

1- النفقة العامة مبلغ نقدي.

تستخدم الحكومة جزءاً من الموارد الاقتصادية للمجتمعات لإنتاج وتلبية الحاجات العامة، إلا أن الحصول على تلك الموارد واستخدامها للقيام بوظائفها في مختلف المجالات من بناء المدارس وتوفير الخدمات التعليمية، وبناء المستشفيات، وتوفير الرعاية الصحية، وتأسيس المحاكم، وتوفير الخدمات القضائية، وتطوير الحيوث، وتقديم خدمات الدفاع، وتؤسس أقسام الشرطة، وتوفير الأمن الداخلي وغيرها، كل هذه الخدمات يستوجب على الحكومة إنفاق مبالغ نقدية من المال للحصول على الموارد المطلوبة وتشغيلها وتقديم الخدمات العامة، والجزء الأكبر من إنفاق الحكومة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة يكون في شكل نقدي. (حمد وآخرون، 2018: 362-363)

2- النفقة العامة يقوم بها شخص عام.

لكي تكون النفقة عامة يجب أن تكون صادرة عن شخص من أشخاص القانون العام كالدولة، الهيئات العامة الوطنية، الإدارة المحلية (الولايات، البلديات)، أي أن النفقات التي تصدر عن الأشخاص الطبيعيين لا تعد نفقة عامة حتى لو كان هدفها تحقيق مصلحة عامة كبناء الجامعات أو المدارس (الأهلية) ذلك لأن الأموال التي أنفقت تعد أموالاً خاصة وليست عامة. (الحسن وآخرون، 2019: 153)

وفقاً للمعايير القانونية تتحدد طبيعة النفقات على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق وبناء على ذلك تعد النفقة عامة إذا قام بها شخص عام، وتعد النفقة خاصة إذا قام بها شخص أو شركة أو مؤسسة خاصة، كما في حالة تبرع أحد الأشخاص ببناء مستشفى أو مدرسة، ولكن مع تطور دور الدولة وانتقالها إلى مفهوم الدولة الراعية المتدخل، أصبحت المعايير القانونية غير كافية للتمييز بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص، لذلك ظهر المعيار الوظيفي للتمييز بين الإثنين. ووفقاً للمعيار الوظيفي، يتم تحديد طبيعة الإنفاق استناداً إلى طبيعة العمل الناتج عن هذه النفقات، وبناء على ذلك تعد النفقة عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية، أو قام بها بعض الأشخاص الذين تفوضهم الدولة بذلك، وتعد النفقة خاصة إذا قامت بها إحدى الهيئات والمؤسسات العامة، أو الشركات في الظروف نفسها التي يقوم الأشخاص والقطاع الخاص بالإنفاق فيها. (العكام، 2018: 34)

3- الغرض من الإنفاق.

من الطبيعي أن يكون الهدف من الإنفاق العام هو تلبية الاحتياجات العامة، وتحقيق المصالح العامة، فالنفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد لا يمكن اعتبارها نفقات عامة، ويستند هذا العنصر على سندانين: أولهما يتلخص في أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تقوم الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة بإشباعها نيابة عن الأفراد ومن ثم يلزم أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة، أما السند الثاني فيتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، ذلك أن المساواة بين الأفراد في تحمل عبء الضرائب لا تكفي لتحقيق هذه المساواة إذا أنفقت حصيلة الضرائب في تحقيق مصالح خاصة لبعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية دون غيرهم إلا إن هناك صعوبة في كثير من الأحيان في معرفة ما إذا كانت حاجة ما هي من الحاجات العامة أم لا، ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديد الحاجة العامة تحديداً موضوعياً، وأمام هذه الصعوبة فإن أمر تقدير الحاجات العامة متروك للسلطات السياسية، فهي تتولى عادة تقدير في إذا ما كانت حاجة ما تعتبر حاجة عامة أم لا وذلك بموافقتها أو رفضها اعتماد المبالغ اللازمة لإشباع هذه الحاجة ضمن النفقات العامة، إلا إن السلطات السياسية قد تسيء استعمال حقها في تقدير الحاجات العامة وبالتالي النفقات العامة مما يستدعي وجود رقابة فاعلة

تضمن عدم إساءة استعمال هذا الحق عن طريق السلطة التشريعية التي تقوم عادة برقابة استخدام الإنفاق العام في تحقيق المنفعة العامة. (صديق، 2016: 77-76)

1.2: ضوابط الإنفاق العام

1- ضابط المنفعة.

يجب أن يهدف الإنفاق العام إلى تحقيق المصلحة العامة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتوجيه الإنفاق الحكومي لتلبية الإحتياجات العامة، لأن الحاجات العامة تحددها القرارات السياسية والاقتصادية، فهي تختلف من دولة إلى أخرى وفي الدولة ذاتها من وقت إلى آخر، حيث يذهب اصحاب الفكر المالي التقليدي إلى إن المنفعة العامة تتحقق إذا وجهت النفقة لتلبية أحتياجات الجمهور ضمن الوظائف التقليدية للدولة، أما بالنسبة للفكر المالي الحديث، فإن مفهوم المصلحة العامة يتحقق من خلال إستخدام الإنفاق العام في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الوظائف التقليدية، تتحقق المنفعة إذا سعت الدولة الى توجيه إنفاقها لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والعدالة الإجتماعية وتحسين المستوى الصحي والثقافي، (العلي، 2013: 44)

2- ضابط الإقتصاد.

تهدف هذه القاعدة الى التخلص من التبذير والإسراف في الإنفاق العام من دون سبب، وهذه القاعدة مرتبطة بالقاعدة الأولى، وفي هذا الصدد، يتطلب التمييز بين حالة التبذير وحالة التقدير والإقتصاد، فالمقصود بالتبذير المالي الذي يؤدي في حالة حدوثه إلى سوء إستخدام أموال الدولة، وهذا يعني أن الإنفاق قد لا يكون ضرورياً ولن يحقق المصلحة العامة، أو قد يكون ضرورياً ويحقق المصلحة العامة، ولكن بتكلفة عالية جداً، أما التقدير فهو القلة بالإنفاق، والإحجام فيه جزفاً حتى في أمور وأوجه الإنفاق التي يكون فيها الإنفاق من أجل تحقيق النفع العام أو لتلبية الإحتياجات العامة، أما الإقتصاد بالإنفاق فهو إنفاق ما يلزم من الأموال، وبالتالي فهو يحتل مكانة متوسطة بين التبذير والتقدير. (علي وآخرون، 2018: 4-5)

3- ضابط الإجازة.

الإجازة تعني أنه لايجوز إنفاق الأموال العامة إلا بعد الموافقة من قبل الأجهزة المختصة وبالتالي فإن الموازنة العامة للدولة والتي تتضمن إيرادات ونفقات الدولة تصدر بقانون، ويناقش هذا القانون لدى الهيئة التشريعية، وبعد المصادقة والإقرار لهذا القانون نحصل على إجازة الصرف من بنود الموازنة العامة. (حميد وآخرون: 2018: 185)

1.3: مصادر تمويل الإنفاق العام.

يتم تمويل الإنفاق العام من مصادر الإيرادات العامة، والإيرادات العامة هي مجموع الاموال المتاحة للدولة لتمويل النفقات العامة، من أجل وضع سياستها المالية قيد التنفيذ، ولغرض تمويل الإنفاق العام، يجب على الدولة أن تعتمد مصادر متنوعة للتمويل، ولا تقتصر على مصدر واحد، لأن الاعتماد على مصدر واحد لزيادة الإنفاق العام يجلب مخاطر كبيرة ومتنوعة تهدد اقتصاد الدولة ويمكن توضيح مصادر الإيرادات العامة كالآتي:-

1- الدومين: يعني الدومين جميع الأموال العقارية غير المنقولة التجارية والصناعية التي تملكها الدولة، والتي تدر إيرادات مالية تمول الخزينة العامة للدولة. (ناشد، 2006: 34)

2- الضرائب: تعد الضرائب من أهم الموارد في العصر الحديث التي تعتمد عليها السلطات العامة لتمويل الإنفاق العام وإن طبيعة الضرائب وأهدافها تتطور من خلال تقدم النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تعريف الضريبة "إنهافريضة نقدية يدفعها الفرد بصورة اجبارية الى الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة مساهمة منه لتحمل التكاليف والأعباء العامة وتعبيراً منه عن التضامن الاجتماعي دون الحصول على منفعة خاصة به". (عمارة، 2015: 99)

3- الإصدار النقدي الجديد: يعد أحد الموارد التي تلجأ اليها الدولة لتمويل نفقاتها في الظروف غير الاعتيادية وخاصة عند عجز مصادر الإيرادات العامة كافة عن تمويل الخزينة العامة للدولة، وتقوم الحكومة باستخدام سلطتها القانونية التي تجيزها بمنح قوة

إيرادية لعملتها الوطنية، وإصدار عملة جديدة، كمعروض نقدي قابل للتداول بموجب القانون، من أجل تعويض العجز في الموازنة العامة للدولة، إذ يترتب على الحكومة ممارسة الإنفاق من خلال استخدام العملات الصادرة بدلاً عن طريق الجباية الإجبارية. (عبد المطلب، 2007: 236)

4- القروض العامة: تعد القروض العامة مورد من موارد الدولة المالية، وأداة تستخدم لتمويل الإنفاق العام، وهي عبارة عن دين يكتتب من خلال السندات الشخصية والمؤسسات المالية، أو المصارف داخل حدود الدولة المقترضة، أو الافراد والمصارف في الخارج والمؤسسات المالية الدولية والحكومات الأجنبية مع الالتزام بسداد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القرض وفقاً للشروط، وللقروض آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، وقد تستخدم الحكومة القروض من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي، ففي حالة الركود الاقتصادي تقوم الدولة بتسديد ما بذمتها من قروض الى القطاع الخاص أو الجمهور، إذا كان القرض داخلي وتقلل من تسديد ما بذمتها الى الشركات العامة أو الدول إذا كان القرض خارجياً، ونتيجة لذلك، تزداد نسبة السيولة في الاقتصاد ويزداد الطلب الكلي، أما في حالة التضخم الاقتصادي فتقوم الحكومة بإصدار السندات وتبيعها الى الجمهور أو الشركات أو المؤسسات في القطاع الخاص، وبذلك تقلل نسبة السيولة في الاقتصاد الوطني وينخفض الطلب الكلي (عبد، 2019: 144)، ويمكن توضيح القروض الداخلية والقروض الخارجية كما يأتي: (عمارة، 2015: 57)

- القروض الداخلية: هي القروض التي تصدرها الدولة ضمن حدودها الإقليمية ويكتتب فيها الاشخاص أو المقيمين في إقليم الدولة.

- القروض الخارجية: هي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية، ويكتتب فيها الاشخاص أو الهيئات العامة أو الخاصة، وقد تكون القروض الخارجية من خلال الاقتراض من المؤسسات الدولية.

1.2: مفهوم التنمية المستدامة.

برز مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في استراتيجية الحماية الدولية التي أقرها التحالف الدولي من أجل حماية الطبيعة عام 1980، وإن أهم ما نصت عليه الوثيقة الاستراتيجية هو تأكيدها، على أن تدمير البيئة لم يعد قاصراً على الدول الصناعية، بل تعداه إلى الدول النامية أيضاً، وخاصة في حالة توافق الفقر فيها مع النمو السكاني، وقد أشار هذا الموقف إلى تباين واضح مع المفهوم البيئي السائد والذي كان يعتقد أن النمو الاقتصادي يهدد الجودة البيئية، (احمد، 2007: 295) وتطور مفهوم التنمية المستدامة من قبل اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام 1987 بصور تقرير برونديتلاند المعنون ((مستقبلنا المشترك)) جاعلاً قضية التنمية المستدامة قضية دولية، تشكل هدفاً للدول الصناعية والنامية على حد سواء، وفي هذا التقرير، يتم تعريف التنمية المستدامة على أنها " تنمية تتضمن احتياجات الجيل الحاضر دون تطويق قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها " وركز هذا التعريف على فكرتين محورتين هما: فكرة الحاجات الأساسية للفئات الاجتماعية وخاصة الفئات الأكثر فقراً التي يجب أن تولى أهمية كبيرة، وفكرة محدودية القدرة البيئية على الاستجابة للحاجات الحاضرة والمستقبلية للبشر، في ظل أنماط الإستهلاك والانتاج السائدة والتقنية المتوفرة. (البستاني، 2009: 46)

وعرف التنمية المستدامة روبرت سولو Robert Solow عام 1991 بأنها " عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية المقبلة وتركها على الوضع الحالي الذي ورثته الأجيال، فالطاقة الإنتاجية ليست فقط الموارد الإستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية، بل تتعدى ذلك إلى نوعية الطاقة الإنتاجية التي تشمل الجانب المادي والجانب المعنوي أو المعرفي والتي تشتمل على طبيعة وحجم الإِدخار ونوعية الإستثمار لهذه الفوائض والإستهلاك الرشيد للموارد الحالية والمستقبلية " (الجوارين، 2016: 3)، بعد قمة الأرض الثانية المنعقدة في جوهانسبرغ جنوب أفريقيا عام 2002، أصبح مفهوم التنمية المستدامة أكثر بروزاً، والتي أتخذت من التنمية المستدامة شعاراً هادفاً من أجل تحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي ملموس في الدول كافة ومناطق العالم المختلفة، ومن أبرز ما دعت آلية ضرورة التأكيد على دور التربية والتعليم في الحد من إستنزاف الموارد الطبيعية والتدهور البيئي، (الثلاث وآخرون، 2018: 496) وتتبع أهمية التنمية المستدامة من المبدأ القائل، يركز الناس على تلبية احتياجات الناس المعاصرين دون التضحية

باحياجات الأجيال القادمة والشعور بها أو على حساب قدرتهم من أجل توفير حياة كريمة، كما تنعكس أهمية التنمية المستدامة أيضاً في أهداف ومزايا ذات منظور بعيد المدى في نطاقها، والذي يعكس الحاضر والمستقبل، ويحافظ على التوازن والتنسيق كماً ونوعاً، (عزيز، 2017: 142) كما تتطلب التنمية المستدامة من المجتمع تلبية الاحتياجات البشرية من خلال تحسين القدرة الانتاجية وضمان تكافؤ الفرص للجميع على حد سواء، ومع ذلك لا يتم تحقيق التنمية المستدامة، إلا بانسجام التطورات السكانية مع الامكانيات الانتاجية وفقاً لما يخدم المصالح البيئية ويحافظ عليها. (عباس، 2009: 76)

في الواقع، من الصعب العثور على تعريف مناسب للتنمية المستدامة، فقد عانت التنمية المستدامة من الاكتظاظ الشديد في التعريفات والمعاني، لذلك لم تعد المشكلة ليست في عدم وجود تعريف، بل تعددت وتنوعت التعريفات، إذ ظهرت تعريفات عديدة، تضمنت شروط وعناصر التنمية، وفي عام 1992 عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في البرازيل مصطلح التنمية المستدامة على أنه " يجب إنجاز الحق في التنمية حتى يتحقق توازن الحاجات التنموية والبيئية على نحو متساوٍ لأجيال الحاضر والمستقبل " كما أقر الاجتماع بأنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تصبح حماية البيئة جزءاً لا غنى عنه من عملية التنمية، ولا يمكن النظر في الرفاهية بمعزل عنها. (محمد، 2018: 191)

وفي تعريف اليونسكو عام (2011) نجد أن التنمية المستدامة تشير إلى "رؤية تربوية تسعى إلى إيجاد توازن بين الرخاء الإنساني، والإقتصادي، والتقاليد الثقافية، وإستدامة الموارد الطبيعية والبيئية من أجل حياة أفضل للفرد والمجتمع في الحاضر وللأجيال القادمة (الساكني، 2018: 563)، وفي تعريف موسوعة المعلومات وكيبديا (2015) نجد أن التنمية المستدامة "هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، وتواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الإقتصادية وكذلك المساواة والعدالة الإجتماعية"، (أبوالنصر، 2017: 82) كما عرفت التنمية المستدامة بأنها "نظام تطوير غير محدود، حيث تعمل التنمية المستدامة على تحقيق أكبر الفوائد للبشر، واستخدام أكثر كفاءة للموارد بشكل متوازن مع البيئة المطلوبة لجميع البشر" (Tomislav klarin, 2018: 77)

من خلال التعاريف السابقة يتبين أن التنمية المستدامة تسعى الى حماية الموارد الطبيعية وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام الامثل لها، من أجل حياة أفضل للأفراد والمجتمع في الحاضر والمستقبل.

2.2: خصائص التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة خصائص عديدة يمكن تحديدها كما يأتي: (Brabier and Markandaya, 1990: 669)

- 1- تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، والموازنة بين موارد الأرض المتناقصة والعدد المتزايد من السكان.
- 2- التنمية المستدامة تتوجه أساساً لتلبية إحتياجات الطبقات الفقيرة، أي أن التنمية المستدامة تسعى للحد من الفقر العالي، وتضع تلبية احتياجات الفرد في المقام الأول.
- 3- تراعي حماية المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بمركباته ومحتوياته الأساسية كافة مثل الماء، الهواء، التربة، الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة.
- 4- يعد تطوير وتنمية الجانب البشري من أهم أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الاهتمام بالفقراء.
- 5- تراعي التنمية المستدامة حماية المجتمعات وخصوصيتها الثقافية والدينية والحضارية.
- 6- تقوم التنمية المستدامة على التكامل والتنسيق الدولي في استعمال الموارد وتنظيم العلاقات بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

2.3: أهداف التنمية المستدامة.

- على اعتبار أن التنمية المستدامة تدور حول الإنسان، فيجب أن تحمي البيئة التي يعيش فيها، وهدفها الرئيس هو تغيير البنية التحتية الاجتماعية والبنية الفوقية بشكل جذري دون تدمير عناصر البيئة وعند مراجعة مفهوم التنمية المستدامة ومتابعة خططها وسياساتها يمكن تحديد الأهداف المتوقعة من هذه التنمية وكما يأتي: (بدران، 2014: 98)
- 1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، إذ تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين حياة السكان في المجتمع إقتصاديا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومرغوب فيه وديمقراطي.
 - 2 - تساعد التنمية المستدامة في صياغة استراتيجية انمائية مستقبلية أكثر توازناً وعدالة.
 - 3- تتطرق التنمية المستدامة من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الإدارية، من منظور شمولي ومتكامل، وتجنب الانانية عند التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.
 - 4- تهدف التنمية المستدامة الى توحيد الجهود بين القطاع العام والخاص، من أجل تحقيق الأهداف والبرامج التي تساعد في تلبية إحتياجات الأجيال الحالية والأجيال القادمة.
 - 5- تقوم التنمية المستدامة بإحداث تغييرات في السلوك والمعرفة والأنظمة، الأمر الذي يتطلب وضع سياسات وخطط تنموية وتنفيذها بكفاءة وفاعلية.
 - 6- وفي نطاق الممارسة الميدانية، فالتنمية المستدامة تقوم بتفعيل الشركات المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتساعد على تنشيط التعليم والتدريب لتحفيز الابداع والبحث عن طرق جديدة في التفكير.

3.3: مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

الجدول (1) مؤشرات التنمية المستدامة

الفئة	مؤشرات القوة الدافعة	مؤشرات الحالة	مؤشرات الاستجابة
المؤشرات الاقتصادية	- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي - حصة الاستثمار الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي - نسبة صادرات السلع والخدمات الى واردات السلع والخدمات - نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة - رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	الدين / الناتج المحلي الإجمالي	
المؤشرات الاجتماعية	- معدل البطالة - معدل النمو السكاني - معدل الراشدين الذين يلمون بالقراءة والكتابة - نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية	- مؤشر الفقر البشري - متوسط العمر المتوقع عند الولادة - السكان الذين لا سبيل لوصولهم الى المياه المأمونة - السكان الذين لا تتوفر لديهم امكانية الانتفاع بالخدمات الصحية - السكان الذين لا تتوفر لديهم امكانية الانتفاع بالمرافق الصحية	
المؤشرات البيئية	- الموارد المتجددة / السكان - استخدام المياه الاحتياطية المتجددة - استخدام الاسمدة - الغلاف الجوي	- نصيب الفرد من الاراضي الزراعية - نصيب الفرد من الاراضي الزراعية وازادي المحاصيل الدائمة - نسبة الاراضي المتضررة بالتصحر - التغير في مساحة الغابات	
المؤشرات المؤسسية		- عدد أجهزة التلفاز والراديو لكل 1000 نسمة - عدد الصحف لكل 1000 نسمة - عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة - عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة - عدد مشتركين / مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة	- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج القومي الإجمالي - عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة

المصدر:- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكو

المحور الثاني - فاعلية الإنفاق العام في تحقيق التنمية المستدامة

1 : تحليل أثر الإنفاق العام على البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة

يمكن توضيح أثر الإنفاق العام على البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة من خلال بيان أثر الإنفاق العام على إعادة توزيع الدخل وكما يأتي:

1-1 : آثار النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي

للإنفاق العام للدولة العديد من الآثار الاقتصادية المباشرة على الإنتاج القومي من خلال التأثير على القدرة الإذخارية والاستثمارية أو عن طريق التأثير في عناصر الانتاج، فالإنفاق العام يؤدي الى زيادة في إجمالي الطلب الفعال، مما يؤدي بدوره الى زيادة الانتاج، والذي يتم استخدامه بالكامل من خلال آلية المضاعف عندما لا يمكن استغلال الموارد الاقتصادية بصورة كاملة، وأحياناً هذا الإنفاق يؤدي الى ضغوط تضخمية، في الحالة التي يستخدم الاقتصاد الموارد الاقتصادية بالكامل، لذلك، بما أن الإنفاق الرأسمالي العام سيؤدي الى زيادة الطاقة الإنتاجية، فإن الدولة تميل الى الإنفاق الرأسمالي أكثر من الأنفاق الاستهلاكي على السلع المستوردة، لأن الإنفاق العام الرأسمالي يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية، وهذا يؤدي الى زيادة الطلب الحقيقي وزيادة الانتاج، الأمر الذي يتطلب بدوره زيادة التوظيف، وبالتالي تقليل البطالة. (عودة، 2017: 129-130)،

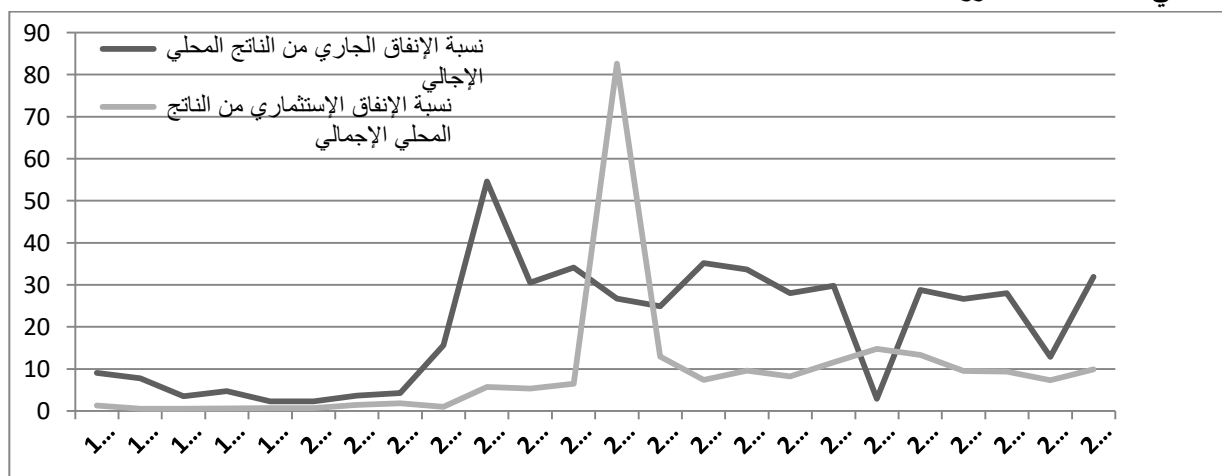
يتضح من منظور الإذخار إذا كان الدخل مستقراً وزاد الاستهلاك، فسيؤدي ذلك الى انخفاض الإذخار، ومن ثم يؤثر ذلك سلباً على الاستثمار، وبالتالي يكون له تأثير سلبي على الانتاج، وبالمثل إذا كانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي الى الناتج المحلي أعلى من نسبة زيادة الدخل، فسيكون لذلك تأثير سلبي على الادخار وبالعكس. (احمد، 2009: 235)، وللتعرف على نسبة مساهمة الإنفاق الجاري والإستثماري في الناتج المحلي الإجمالي يمكن الاستعانة بالجدول (2) الذي يوضح تطور النفقات الجارية والاستثمارية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ويتبين من خلال الجدول المذكور إن المدة (2003-1995) كانت فيها نسبة مساهمة الإنفاق الجاري في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من نسبة الإنفاق الإستثماري خلال المدة المدروسة، ففي سنة 1995 بلغت نسبة الإنفاق الجاري في الناتج المحلي الإجمالي (9.04%) مقابل (1.26) للإنفاق الإستثماري واستمرت على هذا المنوال لتتخفص نسبة مساهمة الإنفاق الإستثماري من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات ضئيلة جداً حتى وصلت الى (0.96%) عام 2003 مقابل (15.60%) للعام نفسه نسبة الإنفاق الجاري من الناتج المحلي الإجمالي وهذا الانخفاض كان نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق منذ سنة 1991 بعد حرب الخليج الثانية التي حدت من صادرات النفط الخام العراقي، أما المدة (2004-2012)، يتضح من الجدول (2) إرتفاع نسبة مساهمة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2004 إلى (54.59%) وهي أعلى نسبه خلال المدة المدروسة وجاء هذا الإرتفاع نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق مما أدى إلى إرتفاع صادرات النفط الخام العراقية، وإنفتاح العراق على العالم مما جعله حراً في ممارسة الأنشطة الاقتصادية كافة وخاصة الأنشطة الإنتاجية منها فضلاً عن نمو الأنشطة التجارية خاصة في القطاع الخاص حيث نشأت أسواق جديدة لهذا النشاط وتطور الأسواق القائمة، مقابل (5.73%) نسبة الإنفاق الإستثماري من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه، بعدها أخذت نسبة المساهمة للإنفاق الجاري والإستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالتأرجح ما بين الإرتفاع والإنخفاض حتى وصلت نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (29.81%) عام 2012 مقابل (11.54%) نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي أما المدة (2013-2018) حيث يتبين من الجدول (13) إن نسبة مساهمة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2013 كانت (28.78%) مقابل (14.75%) نسبة الإنفاق الإستثماري من الناتج المحلي الإجمالي، وبعد ذلك أخذت نسبة الأنفاق الجاري والإستثماري بالتذبذب إلى أن وصلت في نهاية المدة سنة 2018 (31.88%) نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي مقابل (9.88%) نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

الجدول (2) تطور الإنفاق الجاري والإستثماري ونسبة مساهمتهما إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1995-2018) بالأسعار الجارية

السنة	الإنفاق الجاري (1)	الإنفاق الإستثماري (2)	الناتج المحلي الإجمالي (3)	نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (4)	نسبة الإنفاق الإستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي (5)
1995	605817.5	84966.5	6695482.9	9.048152	1.269012
1996	506191.6	36350.4	6500924.6	7.786455	0.559157
1997	524624.5	81177.5	15093144	3.475913	0.537844
1998	813722.8	106778.2	17125847.5	4.751431	0.623491
1999	793767.9	239784.1	34464012.6	2.303179	0.695752
2000	1152500.3	346199.7	50213699.9	2.295191	0.689453
2001	1497403.4	582323.6	41314568.5	3.624396	1.409487
2002	1762799.5	755485.5	41022927.4	4.297108	1.841618
2003	4617646.3	284313.7	29585788.6	15.60765	0.960981
2004	29066329.3	3051162	53235358.7	54.59967	5.731458
2005	22471649.1	3903526	73533598.6	30.5597	5.308493
2006	32597610.3	6209069	95587954.8	34.10222	6.49566
2007	29819861.2	9211371	111455813.4	26.75487	8.26
2008	39087420.7	20315954	157026061.6	24.89231	12.93795
2009	45941063	9648658	130643200.4	35.16529	7.385503
2010	54580860	15553341	162064565.5	33.67847	9.597003
2011	60925554	17832113	217327107.4	28.03403	8.205195
2012	75788623	29350952	254225490.7	29.81158	11.54524
2013	78746806	40380750	273587529.2	28.78	14.75972
2014	76741673	35454053	266332655.1	28.81422	13.31194
2015	51832839	18584676	194680971.8	26.6245	9.546221
2016	55162800	18408200	196924141.7	28.01221	9.347864
2017	59025700	16464500	225722375.5	26.1496	7.294137
2018	80044160	24816260	251064479.9	31.88191	9.884417

المصدر: - وزارة التخطيط، دائرة البرامج الحكومية، قسم الموازنة الإستثمارية
- الأعمدة (4) و (5) تم احتسابهم من قبل الباحث

ويبين الشكل (1) المساهمة النسبية للنفقات الجارية والنفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1995-2018) وكما في الشكل الآتي الذي يوضح التفاوت الكبير في نسبة مساهمة الإنفاق الجاري والاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة المدروسة.



الشكل (1) نسبة مساهمة الإنفاق الجاري والإستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

1.1: تحليل أثر الإنفاق العام على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

1.1.1: مؤشر الانفاق على قطاع الصحة في العراق.

يشمل الإنفاق على القطاع الصحي نفقات إدارة قطاع الصحة وتنظيمه، وكذلك النفقات التي تستهدف الإرتقاء بمستوى القطاع الصحي والتي يطلق عليها نفقات البحث والتطوير، ويتضمن الإنفاق على هذا القطاع جميع النفقات التي تنفقها الحكومة على المستشفيات ومراكز الرعاية والعيادات الشعبية، فضلاً عن نفقات نشر الوعي الصحي وتوفير المياه الصالحة للشرب. (أحمد، 2018: 44-43) ومن خلال متابعة بيانات الجدول (3) يتضح تذبذب في حجم الانفاق الصحي خلال مدة الدراسة، إذ بلغ حجم الانفاق على قطاع الصحة من اجمالي النفقات العامة (0.14%) عام 1995 ثم ارتفع الى (0.21%) عام 1996، ويستمر التذبذب في حجم الإنفاق على القطاع الصحي من اجمالي النفقات العامة، إذ بلغ الانفاق على قطاع الصحة (317.4) مليون دينار عام 2003 وبنسبة (0.01%) وهي أقل نسبة انفاق خلال مدة الدراسة ويعود هذا الانخفاض الى ظروف الحرب التي أدت الى توقف في أغلب الخدمات في القطاع الصحي بالرغم من ارتفاع اجمالي الانفاق العام وبعدها اخذ الانفاق على الصحة بالزيادة ليبلغ (1465658) مليون دينار عام 2004 وبنسبة (4.56%)، واستمر حجم الانفاق على الصحة بالزيادة ليبلغ (3918806) مليون دينار عام 2009 وبنسبة (7.05%)، وفي عام 2011 بلغ حجم الانفاق على القطاع الصحي (5722443) مليون دينار من اجمالي الانفاق العام وبنسبة (7.27%)، نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية بعد انتهاء الحصار الاقتصادي على العراق، اما المدة (2012-2014) فقد شهدت انخفاضاً في نسبة الانفاق على القطاع الصحي من اجمالي النفقات العامة بالرغم من زيادة اجمالي الانفاق العام الا أن حجم الانفاق على القطاع الصحي لم يزداد مقارنة مع زيادة اجمالي الانفاق العام فقد بلغ حجم الانفاق على قطاع الصحة (5676930) مليون دينار عام 2012 وبنسبة (5.40%)، وفي عام 2014 بلغت نسبة الانفاق على قطاع الصحة من اجمالي الانفاق (5.76%)، بعدها اخذت نسبة الانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق العام بالزيادة لتبلغ (7.52%) عام 2016 على الرغم من انخفاض مجموع الانفاق العام، بسبب ظروف الأمنية الصعبة وتوجيه معظم الانفاق العام نحو الانفاق العسكري والصحي، واستمر هذا الارتفاع بالتذبذب ليبلغ نسبة (6.91%) عام 2018.

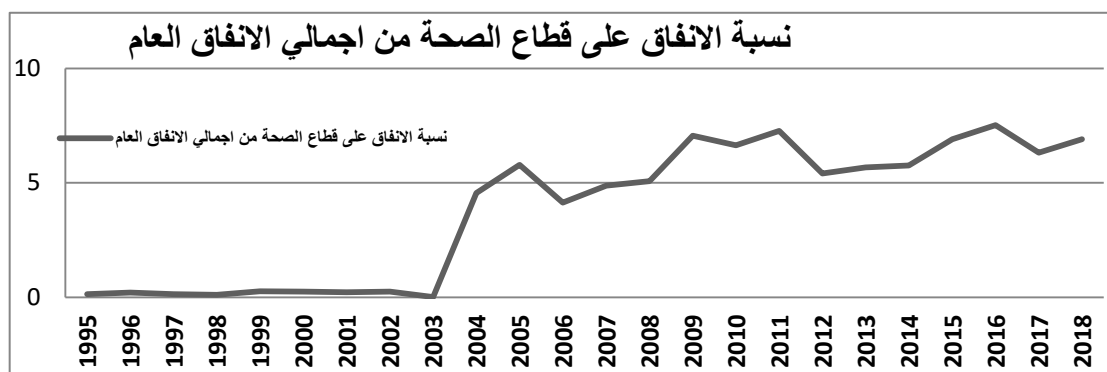
الجدول (3) مؤشر الانفاق على قطاع الصحة بالأسعار الجارية في العراق للمدة (1995-2018)

السنة	اجمالي الانفاق العام	الانفاق على الصحة	نسبة الانفاق على قطاع الصحة من الانفاق العام %
(1)	(2)	(3)	
1995	690783	969.3	0.14
1996	542541	1164.03	0.21
1997	605802	854.5	0.14
1998	920501	989.4	0.11
1999	1033552	2719.8	0.26
2000	1498700	3585.0	0.24
2001	2069727	4450.3	0.22
2002	2518285	6087.9	0.24
2003	4901960	317.4	0.01
2004	32117491	1465658	4.56
2005	26375175	1525446	5.78
2006	38806679	1607991	4.14
2007	39031232	1904905	4.88
2008	59403374	3010406	5.07
2009	55589721	3918806	7.05
2010	70134201	4658174	6.64
2011	78757667	5722443	7.27
2012	105139575	5676930	5.40
2013	119127556	6750431	5.67
2014	115937762	6679974	5.76
2015	82813611	5715001	6.90
2016	73571003	5533500	7.52
2017	75490115	4760484	6.31
2018	80873200	5587115	6.91

المصدر: - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات المالية لسنوات مختلفة.
- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج الاكسل (2010)

وعلى الرغم من ارتفاع نفقات القطاع الصحي في العراق، إلا أنه عند مقارنته مع الدول المتقدمة نجد أنه لا زال بعيداً عن المستويات المتحققة في هذه الدول، وكذلك يعد الإنفاق الصحي في العراق هو الأقل في المنطقة، ويعتمد في إعادة إعمار البنى التحتية على ما تقدمه الدول المانحة (لفتة، 2018: 281). والشكل (2) يبين التذبذب في مؤشر الإنفاق على الصحة على الرغم من ارتفاعه في نهاية المدة المدروسة.

شكل (2) نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام في العراق للمدة (1995-2018)



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: - الاستنتاجات.

- 1- تم التوصل الى اثبات فرضية البحث بأن الإنفاق العام يؤثر ايجابياً في مؤشرات التنمية المستدامة ولكن هذا التأثير دون المستوى المطلوب.
- 2- يعاني الإنفاق العام في العراق من خلل هيكلي واضح، واصبح سمة مميزة لسياسة الإنفاق العام، ويتمثل هذا الخلل في التباين الكبير في توزيع الإنفاق العام بين الإنفاق الجاري (التشغيلي) والإنفاق الاستثماري (الرأسمالي)، إذ يحظى الإنفاق التشغيلي بالنصيب الأكبر من الإنفاق العام، إذ ان نسبة الإنفاق العام التشغيلي عالية طيلة مدة الدراسة في العراق مقارنة بنسبة النفقات الاستثمارية التي كانت منخفضة طيلة المدة المدروسة..
- 4- عند تتبع مسار الإنفاق العام خلال المدة (1995-2018) يلاحظ ارتفاعاً مهماً في الارقام عبر السنوات، ولكن في حقيقة الأمر هي زيادة ظاهرية في غالبيتها وليست حقيقية، وسبب ذلك هو معدلات التضخم المرتفعة التي شهدتها الدولة، إذ كانت أغلب النفقات العامة لمواجهة الارتفاع في مستوى الاسعار، ولم تصب في مصلحة المنفعة العامة للمجتمع.
- 5- جاء نمو الإنفاق على الصحة منسجماً مع نمو الإنفاق الحكومي العام ولكن على الرغم من نمو الإنفاق على قطاع الصحة من حيث الحجم وخاصة بعد عام 2003 إلا أنه لم يستطع مواكبة التقنية الطبية المتطورة مما يعكس على انخفاض المؤشرات الصحية.

ثانياً: - التوصيات.

- 1- ضرورة اتباع سياسة واضحة ومحكمة للنفقات العامة تؤدي الى العمل على الاستغلال الأمثل للموارد المالية، وكذلك توجيه الإنفاق العام على وفق الأولويات بين مختلف القطاعات الاقتصادية بما يحقق تنمية اقتصادية متوازنة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية كافة، فضلاً عن محاربة الفساد الإداري والهدر المالي ومحاسبة المسؤولين عن ذلك بكل الطرق المتاحة والتأكيد على إعادة الاموال المسروقة.
- 2- البحث عن مصادر اخرى لتغطية النفقات العامة لأن الإيرادات النفطية معرضة للتغيرات التي تشهدها الأسواق الدولية، الأمر الذي يجعل إيراداتها متأرجحة وقلقة، وهذا ينعكس سلباً على الإنفاق العام وخير دليل على ذلك الأزمة المالية العالمية عام

2009 عندما انخفضت الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام، والعمل على اصلاح النظام الضريبي في العراق كونه يعد أحد أهم المصادر المهمة لزيادة إيرادات الدول لتقليص عجز الموازنة الحكومية والاهتمام بالمصادر التي تتصف بالاستقرار لضمان استقرارية النفقات العامة.

- 3- ضرورة تكثيف مساعي الدولة لضبط الإنفاق العام وترشيده، ويتطلب ذلك اصلاح بنود الإنفاق العام وتحسين كفاءة إدارات الإنفاق العام ووضع الموازنات من منظور متوسط المدى يأخذ في الحسبان الموارد المتاحة والاهداف التنموية، وأن يكون شعار من يصنع القرار هو أن العبرة ليس في حجم الإنفاق، بل بمدى انعكاس هذا الإنفاق بالمنفعة على أفراد المجتمع.
- 4- اعطاء الأهمية النسبية للقطاع الصحي في الموازنة العامة للدولة بحيث يصبح الإنفاق على قطاع الصحة من أولويات الموازنة وهذا يرتبط بكيفية اعداد الموازنة في المجتمعات وزيادة التخصيصات المالية للقطاع الصحي من هذه الموازنة.

المصادر:

أولاً- المصادر العربية:

- 1- احمد، دلال عمر(2018)، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي على قطاعي الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي في السودان دراسة تطبيقية (1995-2015)، رسالة ماجستير، جامعة الجيزة، كلية الإدارة والاقتصاد والتنمية الريفية
- 2- احمد، عبد الغفور ابراهيم(2009)، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة (من منظور اسلامي)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
- 3- أحمد، علي عبدالله(2007)، دوافع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 10.
- 4- البستاني، باسل (2009)، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين ومواقع التمكين، الطبعة الاولى، بيروت، حزيران،
- 5- الثلاب، سعيد علي حسين، والظفيري، محمد ابراهيم جبار(2018)، فاعلية دمج أبعاد التنمية المستدامة مع محتوى مادة الكيمياء في تحصيل طلاب الصف الثاني المتوسط والوعي البيئي لديهم، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد 37.
- 6- الحسن، ايهاب عبدالسلام، وعبدالحسين، زهراء علي(2019)، أثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي في العراق للفترة 1998-2017، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 4
- 7- الحسيني، عبدالحسن(2008)، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة – قراءة في تجارب الدول العربية واسرائيل والصين وماليزيا، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت.
- 8- الصكبان، عبدالعزيز(1963)، موجز في المالية العامة، ط1 شركة الطبع والنشر الأهلية.
- 9- العكام، محمد خضير(2018)، المالية العامة، منشورات الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية.
- 10- العلي، عادل فليح(2013)، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الجامعة للنشر والتوزيع الاردن عمان.
- 11- الكريطي، طالب حسين، والرويشدي، علي قدوري(2018)، أثر الإنفاق الحكومي في الإنفاق الخاص في العراق للفترة (1990-2016)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 7، العدد 28.
- 12- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكو.
- 13- بدران، احمد جابر(2014)، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، ط1 القاهرة.
- 14- بن ناصر، عائشة، (2013)، الرقابة المالية على النفقات العامة – دراسة حالة المراقبة المالية لولاية بسكرة -، رسالة ماجستير في مسار العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير – بسكرة – الجزائر.
- 15- رمضان صديق الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي
- 16- حمد، مضيف جاسم، وعسكر، وسام احمد(2018)، قياس أثر الإنفاق الحكومي على التعليم العالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في العراق للفترة (2000-2015)، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 41.
- 17- حميد، عزيزي، ورايح، خوني(2018)، أثر النفقات العامة على البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 2.
- 18- عباس، سحر قدوري(2009)، توظيف الإدارة البيئية في الوصول الى التنمية المستدامة العراق نموذجاً، مجلة التراث الجامعة، المجلد 11، العدد 5.
- 19- عبد الحميد، عبد المطلب(2007)، النظرية الاقتصادية تحليل كلي وجزئي، الاسكندرية الدار الجامعية.

- 20- عبد، مهند خميس(2019)، فاعلية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق بعد 2003، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد11، العدد24.
- 21- عزيز، ماجد سليم(2017)، دراسة تحليلية لمحتوى كتاب الفيزياء للصف الرابع العلمي في ضوء مفاهيم التنمية المستدامة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد5، العدد27.
- 22- علي، عياد محمد، والمرزوك، منعم مهدي(2018)، فاعلية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة للمدة(1997-2014)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد10، العدد3.
- 23- عمارة، رانيا محمود(2015)، المالية العامة الإيرادات العامة، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.
- 24- عودة، محمد حسن(2017)، دراسة وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1975-2014)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد31..
- 25- لفته، اميرة خلف(2018)، التنمية الصحية المستدامة ونتائجها على المورد البشري (العراق حالة دراسية)، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، المجلد36، العدد3.
- 26- محمد، حياة جمعة(2018)، رؤيا مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد31.
- 27- ناشد، سوزي عدلي(2006)، المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، لبنان، منشورات الحلبي.

ثانياً- المصادر الأجنبية:

- 1- Tomislav Klarin, 2018, The Concept of Sustainable Development: From its Bigning to the Contemporary Issues, Zagreb Interntional Review of Ecnomics & Business, Vol. 21. No.
- 2-Martani, Rossieta, Wadhan, Ratana, Hilda, Dwi, (2017), good governance and The impact of government spending on performance of Local government in Indonesia, Int, J. Public Sector Performance Management, Vol.3, No.1.
- 3- Barbier E.B. and Markandaya A. (1990), The conditions for achieving environmentally sustainable development, European Ecnomic Review, Vol. 34.